

«إيميلات هيلاري» السرية تكشف ترتيبات صناعة الفوضى في اليمن

تفاصيل لافتة في كواليس مخطط إسقاط صالح وتبني خطاب المعارضة



تتويج لمسيرة تخريب استثنائية

في نص رسالتها "يرجى إخبار وزيرة الخارجية بأن تعليقاتها على اليمن كانت مهمة وجاءت في حينها للغاية. وقد كان تسجيلها بالأسف مع هذا البيان بمثابة مساعدة كبيرة في التصدي لسلسلة الملاحظات المتعلقة بتأخير الانتخابات". وأشارت مينا إلى أنه سيتم توظيف تصريحات كلينتون، التي عبرت فيها عن أسفها من الرئيس صالح لأنه بحسب زعمها "فشل حتى الآن في الامتثال لالتزاماته الخاصة بمغادرة البلاد والسماح بمرور الانتخابات".

رسائل لافتة

من الرسائل المثيرة للدهشة والاستغراب التي تضمنها بريد هيلاري كلينتون رسالة مؤرخة بتاريخ 26 أكتوبر 2011 من أسفها سوليفان، تضمنت خبرا لإحراق نساء يمنيات لحجاباتهن وذلك تعبيرا عن الاحتجاج على صالح، وهي طريقة اجتماعية قبلية يمنية استخدمتها المعارضة في العام 2011 للضغط على الرئيس الراحل.

ومن الأمور اللافتة التي تضمنها البريد الإلكتروني إشارة أحد مساعديها إلى فقرة في مقال للصحافي الأميركي دكستر فيلكن نشره في "ذا نيوركر" في الرابع من أبريل 2011 تضمنت انتقاداته عن اللقاء الذي جمعه بكرمان، والتي زارها في ساحة الاحتجاجات أمام جامعة صنعاء.

توكل كرمان تلقت تمويلات من واشنطن وشجعت النساء في 2011 على حرق الحجابات تعبيرا عن سخطهن على صالح

وكتب فيلكن عن كرمان مقالا طويلا تحت عنوان "بعد الانتفاضة"، قال فيه "زرت منزل كرمان وسط صنعاء وعلى رف غرفة الجلوس، كانت هناك صور مؤطرة لأربعة أشخاص، هم المهاتما غاندي ومارتن لوثر كينغ ونيلسون مانديلا وهيلاري كلينتون".

وكانت كرمان قد التقت بهيلاري كلينتون في يناير، قبل بدء الانتفاضة مباشرة، وبدأت منظمها "صحافيات بلا قيود" تحصل على تمويلات من الحكومة الأميركية.

وخلال لقائهما بفيلكن قالت الناشطة اليمنية وهي تنظر إلى صورة هيلاري كلينتون إن "الاجتماع مع كلينتون رتبته السفارة الأميركية.. لا أريد أن أكون وزيرة للخارجية، لكنها قوتني". وهي العبارة التي اقتبسها مساعدو هيلاري في إحدى رسائلهم لها تحت عنوان "شيء يجعلك فخورا".

حرص إبداه السفير الأميركي لمعرفة موقف الرياض وما خُصص إليه وزير الخارجية اليمني حينها، من رحلته تلك.

فرصة سانحة

تحت عنوان "أفضل فرصة لإنقاذ اليمن" وفي رسالة موجهة لكلينتون بتاريخ 10 يونيو 2011 وبعد أقل من أسبوع فقط على تعرض صالح لمحاولة اغتيال عبر تفجير مسجد دار الرئاسة بصنعاء، الذي نقل على إثره للسعودية لتلقي العلاج، رد سوليفان بالإيجاب على ملخص تقرير صادر عن أحد المراكز البحثية المقربة من الخارجية الأميركية، يقترح انتهاز واشنطن ونقل صالح للرياض، باعتبارها "فرصة سانحة وغير متوقعة للولايات المتحدة وحلفائها لإنهاء القتال العنيف والمتعدد".

ودعا التقرير الإدارة الأميركية لتجاوز "مجرد الدعوات الموجهة إلى صالح للتخلي عن السلطة ووضع خطة من الإجراءات العقابية والموازن لاستخدام النفوذ الضئيل الذي يمتلكه لمحاولة تجنب المزيد من العنف وتحسين الظروف في اليمن بعد رحيل صالح".

وأضاف التقرير أنه "يجب أن تتضمن هذه الخطة، حث جميع الأطراف على الالتزام بوقف إطلاق النار أثناء خروج صالح من البلاد والضغط على السعودية لتأجيل أو منعه من العودة إلى اليمن". كما تضمنت الرسالة برنامجا زمنيا يشتمل على إجراءات عقابية بحق صالح وأسرته، والتي حدثت في وقت لاحق عبر قرار مجلس الأمن في نوفمبر 2014، حيث شملت المقترحات إبعاد عائلة صالح من الأجهزة الأمنية وفرض عقوبات مالية وحظر السفر.

وتظهر سلسلة من الرسائل المتبادلة بين مكتب هيلاري كلينتون وطاقم السفارة الأميركية في صنعاء الدور المتناغم والمنسق الذي لعبته الإدارة الأميركية للضغط على الرئيس علي

وفي رسالة من السفارة الأميركية بصنعاء إلى سوليفان نائب مدير مكتب وزيرة الخارجية الأميركية، في 18 يناير 2012، تظهر حجم الإشادة بتصريحات هيلاري كلينتون التصديدية ضد الرئيس الراحل صالح وتعتبر أنها جاءت في الوقت المناسب لدعم إجراء الانتخابات الرئاسية التي حدثت بالفعل في 25 فبراير 2012.

وتم بموجب ذلك الاستحقاق انتخاب عبدي منصور هادي رئيسا لليمن خلفا لعلي عبدالله صالح، الذي غادر إلى الولايات المتحدة لتلقي العلاج والبقاء خارج دائرة التأثير على المشهد السياسي حينها. وقالت مينا ماديلي مسؤولة المعلومات في السفارة الأميركية بصنعاء

ومن أبرز المواقف رد السفير الأميركي بصنعاء في ذلك الوقت جيرالد فايرستين على استفسار من سوليفان حول معلومات وزير الخارجية اليمني آنذاك أوبيكر القربي عن طبيعة المشاورات، حيث قال "للأسف، لا اعتقد أن القربي على دراية بالمناقشات الجارية، فمثلا، كانت الحكومة، وليست أحزاب اللقاء المشترك، هي التي تقدمت بفكرة تنحى صالح على الفور".

وأضاف "مع ذلك، اقترح عبد الكريم الأرياني اليوم أيضا أن مغادرة صالح على الفور ستكون مزعجة للاستقرار واقترح أنه يجب أن تكون هناك فترة انتقالية من 3 إلى 5 أشهر، ومن المفترض أن هذا كان انعكاسا للنقاش داخل المؤتمر الشعبي العام على مدار اليومين الماضيين".

وفي رسالته لسوليفان، الذي بدوره أعاد توجيهها لكلينتون للاطلاع عليها، أبدى فايرستين موقفا متشددا تجاه ما طرحه الأرياني قائلا "نحن بحاجة إلى خطوات ملموسة من قبل صالح لنقل السلطة، سواء بحكم الأمر الواقع أو بحكم القانون". وأضاف "تناولنا طعام الغداء مع مجموعة متنوعة من ممثلي المعارضة اليوم: طلاب، رجال أعمال، سياسيون، شبوخ عشائري وكان الشعور بأن لدينا إيما، وليس أكثر، لحل هذه المشكلة قبل أن يتدهور الوضع بشكل كبير".

ويشير السفير الأميركي إلى لقاءات جرت في صنعاء خلال تلك الفترة بين صالح وعلي محسن الأحمر وعدد من قادة أحزاب المعارضة في منزل نائب الرئيس آنذاك عبدي منصور هادي، دارت حول تخلص سلسل لصالح عن السلطة، وهو الأمر الذي تعثر بعد ذلك نتيجة رفض مقربين من صالح للخطة.

وقال السفير الأميركي، الذي عرف عنه التصلب في المواقف من صالح، في رسالته إنه "ما زال هناك يومان، لحسم موضوع تخلي صالح عن السلطة قبل الجمعة"، حيث توقع في رسالته أن يشهد مواجهة دامية بعد أداء الصلاة.

وفي رسالة أخرى في ذات اليوم بتاريخ 26 مارس 2011 يورد فايرستين تفاصيل مكالمة أجراها مع القربي، بعد عودته من رحلة إلى السعودية. ونقل فايرستين عن القربي قوله إن "المشكلة الحقيقية تكمن في إصرار أحزاب اللقاء المشترك على مغادرة صالح على الفور ما من شأنه أن يزعزع الاستقرار".

وأشار القربي إلى أن صالح على استعداد لتترك السلطة ولكن وفق خطوات محددة ومتفق عليها من بينها انتخاب الجمعية التأسيسية (البرلمان) وصياغة الدستور. وتكشف الرسالة عن

أعطت "إيميلات" هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية في إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، والتي رفعت السرية عنها مؤخرا، فكرة أشمل عن مدى اهتمام الولايات المتحدة بجزيرة مع نظرية المجتمع المدني. ومع أن البعض يرى في مشروع القانون تهديدا للحريات ومنها حرية التعبير والإعلام باعتبار أن الفصل الرابع منه يشير إلى أن "كل المعلومات المتعلقة بالأمن في تونس تعتبر أسرا لا يمكن استعمالها أو مسكها أو تداولها بأي وسيلة من الوسائل بما في ذلك الإعلام".

ولكن في الواقع هذا المعطى لا يبدو مقلقا، فإي دولة في العالم تسمح بمرور معلومات حتى يتداولها العامة، وتعمل أيضا على مراقبة الشأن العام حتى يتسنى لها التدخل حينما تشعر أن هناك تهديدا، فكيف وتونس اليوم تعيش على وقع سيل من التهديدات.

ويؤكد علماء السلوك الاجتماعي أن "الدولة البوليسية" تظهر في العادة عناصر من الشمولية والسيطرة الاجتماعية، وعادة ما يكون هناك فارق بسيط أو ربما لا يوجد فارق بين القانون وممارسة السلطة السياسية من جانب السلطة التنفيذية، ولذلك من المهم مناقشة مشروع القانون الجديد باستفاضة حتى لا يكون منعطف للرجوع إلى المربع الأول.

ولأن الجمع في تونس متفق على أن الاعتقال والسجن لم يعد وسيلة للردع وأن الأفضل اتباع طرق أخرى تتماشى والدولة الديمقراطية، فإن العقوبات المشددة، التي تتضمنها مشروع القانون، قد لا تتناسب مع الجرائم التي يتم التقاضي حولها، وهذه النقطة مرفوضة من منظمات حقوق الإنسان المحلية. وينص أحد بنود مشروع القانون على تسليط عقوبة السجن مدى الحياة على كل من تعمد حرق أو هدم مقر أسلحة أو تحطيم عربة أو آلية تابعة للقوات المسلحة، كما يعاقب بالسجن لخمس سنوات كل من هدد بارتكاب جنائية أو جنحة في حق رجال الشرطة.

ولكن أكثر البنود المثيرة للجدل ما يتعلق بعقوبة السجن لمدة عامين لكل من تعمد تحقير القوات المسلحة بقصد الإضرار بالأمن العام، حيث يرى منقادوه أنه يتضمن مصطلحات غير واضحة ربما تكون مدخلا للمس من حرية تعبير التونسيين عن أي شيء لا يعجبهم. ومع ذلك فإن اللحظة الانتقالية التاريخية في تونس، ستكون الحلقة المفضلية من خلال طبقة سياسية تمارس دورها وفق مجموعة من المسؤوليات والحقوق والواجبات كفاعلية اجتماعية ومجتمعة، لا كفاعلية سلطوية بوليسية ولا كفاعلية حزبية فقط.

ومن الواضح أن كافة الأحزاب بما فيها المعارضة مطالبة اليوم أكثر من أي وقت بالتوافق حول هذا المشروع الحدائي عبر تقديم تصور جديد لعملية الانتقال إلى بناء نظام ديمقراطي متماسك يقطع الطريق أمام أي جهة أو شخص أو كيان للتفكير في العودة إلى دوامة التسلط البوليسي من جديد، ولا يسمح بإعادة إنتاجه.

ورغم إخفاء القسم الأكبر من المعلومات الواردة في الرسائل، التي جاءت تحت عنوان "اليمن"، وهو ما يعني أنها تضمنت معلومات شديدة الحساسية مازالت تخضع للسرية، لكن اللافت في المراسلات المكشوفة عنها أنها تظهر طبيعة العلاقة بين الإدارة الأميركية والناشطة اليمنية توكل كرمان، التي وصفت في لقاء مع صحافي أميركي، هيلاري كلينتون بأنها قوتها.

والأكثر من ذلك هو اهتمام كلينتون بأخبار وقضايا النساء في اليمن، حتى أنها تلقت تقريراً خاصاً من مراسل نيوزويك، الذي رافقها في إحدى رحلاتها للشرق الأوسط حديثاً فيه عن انطباعاته عن أوضاع المرأة التي وصفها بشديدة القسوة، كما لم يخل التقرير من إحياءات سياسية تربط بين نظام الرئيس السابق وبين الانتهاكات ذات الطابع الاجتماعي التي تتعرض لها نساء اليمن.

في مارس 2011 وحين كانت احتجاجات اليمن في بداياتها ظهرت عدة رسائل في البريد الإلكتروني لهيلاري كلينتون تتحدث عن مشاورات تدور في كواليس السياسة اليمنية حول تخلي صالح عن السلطة والشروع في مرحلة انتقالية في البلاد.

وجرى تبادل الرسائل بين موظفي السفارة الأميركية في صنعاء ونائب مدير مكتب وزيرة الخارجية جيك سوليفان حول التطورات في المواقف من الية نقل السلطة وموقف صالح والمقربين منه والمعارضة المثلة في أحزاب اللقاء المشترك من جهة أخرى.

هل تونس تشهد حقا عودة «الدولة البوليسية»

يشكل مشروع القانون الخاص بحماية الأجهزة الأمنية، والذي ظل مثار جدل بين شريحة واسعة من التونسيين الذين يرون فيه إنكارا لمكاسب الثورة، أحد أبرز نقاط التصادم بين القوى المدنية والدولة. وهل يفترض أن تشهد تونس، التي قطعت أشواطاً في تثبيت أقدامها كبلد يطبق مبادئ الديمقراطية على الأرض، عودة لـ"الدولة البوليسية"؟

والناشط التونسي توفيق المدني، في كتابه الذي أصدره في أبريل 2011 بعنوان "سقوط الدولة البوليسية في تونس"، طريق الحرية للعالم العربي، لأنها برأيه أسقطت نموذج الدولة البوليسية السائد عربيا، والذي يمثل قطيعة جزرية مع نظرية المجتمع المدني.

ومع أن البعض يرى في مشروع القانون تهديدا للحريات ومنها حرية التعبير والإعلام باعتبار أن الفصل الرابع منه يشير إلى أن "كل المعلومات المتعلقة بالأمن في تونس تعتبر أسرا لا يمكن استعمالها أو مسكها أو تداولها بأي وسيلة من الوسائل بما في ذلك الإعلام".

ولكن في الواقع هذا المعطى لا يبدو مقلقا، فإي دولة في العالم تسمح بمرور معلومات حتى يتداولها العامة، وتعمل أيضا على مراقبة الشأن العام حتى يتسنى لها التدخل حينما تشعر أن هناك تهديدا، فكيف وتونس اليوم تعيش على وقع سيل من التهديدات.

ويؤكد علماء السلوك الاجتماعي أن "الدولة البوليسية" تظهر في العادة عناصر من الشمولية والسيطرة الاجتماعية، وعادة ما يكون هناك فارق بسيط أو ربما لا يوجد فارق بين القانون وممارسة السلطة السياسية من جانب السلطة التنفيذية، ولذلك من المهم مناقشة مشروع القانون الجديد باستفاضة حتى لا يكون منعطف للرجوع إلى المربع الأول.

ولأن الجمع في تونس متفق على أن الاعتقال والسجن لم يعد وسيلة للردع وأن الأفضل اتباع طرق أخرى تتماشى والدولة الديمقراطية، فإن العقوبات المشددة، التي تتضمنها مشروع القانون، قد لا تتناسب مع الجرائم التي يتم التقاضي حولها، وهذه النقطة مرفوضة من منظمات حقوق الإنسان المحلية. وينص أحد بنود مشروع القانون على تسليط عقوبة السجن مدى الحياة على كل من تعمد حرق أو هدم مقر أسلحة أو تحطيم عربة أو آلية تابعة للقوات المسلحة، كما يعاقب بالسجن لخمس سنوات كل من هدد بارتكاب جنائية أو جنحة في حق رجال الشرطة.

ولكن أكثر البنود المثيرة للجدل ما يتعلق بعقوبة السجن لمدة عامين لكل من تعمد تحقير القوات المسلحة بقصد الإضرار بالأمن العام، حيث يرى منقادوه أنه يتضمن مصطلحات غير واضحة ربما تكون مدخلا للمس من حرية تعبير التونسيين عن أي شيء لا يعجبهم. ومع ذلك فإن اللحظة الانتقالية التاريخية في تونس، ستكون الحلقة المفضلية من خلال طبقة سياسية تمارس دورها وفق مجموعة من المسؤوليات والحقوق والواجبات كفاعلية اجتماعية ومجتمعة، لا كفاعلية سلطوية بوليسية ولا كفاعلية حزبية فقط.

ومن الواضح أن كافة الأحزاب بما فيها المعارضة مطالبة اليوم أكثر من أي وقت بالتوافق حول هذا المشروع الحدائي عبر تقديم تصور جديد لعملية الانتقال إلى بناء نظام ديمقراطي متماسك يقطع الطريق أمام أي جهة أو شخص أو كيان للتفكير في العودة إلى دوامة التسلط البوليسي من جديد، ولا يسمح بإعادة إنتاجه.

ورغم إخفاء القسم الأكبر من المعلومات الواردة في الرسائل، التي جاءت تحت عنوان "اليمن"، وهو ما يعني أنها تضمنت معلومات شديدة الحساسية مازالت تخضع للسرية، لكن اللافت في المراسلات المكشوفة عنها أنها تظهر طبيعة العلاقة بين الإدارة الأميركية والناشطة اليمنية توكل كرمان، التي وصفت في لقاء مع صحافي أميركي، هيلاري كلينتون بأنها قوتها.

والأكثر من ذلك هو اهتمام كلينتون بأخبار وقضايا النساء في اليمن، حتى أنها تلقت تقريراً خاصاً من مراسل نيوزويك، الذي رافقها في إحدى رحلاتها للشرق الأوسط حديثاً فيه عن انطباعاته عن أوضاع المرأة التي وصفها بشديدة القسوة، كما لم يخل التقرير من إحياءات سياسية تربط بين نظام الرئيس السابق وبين الانتهاكات ذات الطابع الاجتماعي التي تتعرض لها نساء اليمن.

في مارس 2011 وحين كانت احتجاجات اليمن في بداياتها ظهرت عدة رسائل في البريد الإلكتروني لهيلاري كلينتون تتحدث عن مشاورات تدور في كواليس السياسة اليمنية حول تخلي صالح عن السلطة والشروع في مرحلة انتقالية في البلاد.

وجرى تبادل الرسائل بين موظفي السفارة الأميركية في صنعاء ونائب مدير مكتب وزيرة الخارجية جيك سوليفان حول التطورات في المواقف من الية نقل السلطة وموقف صالح والمقربين منه والمعارضة المثلة في أحزاب اللقاء المشترك من جهة أخرى.

رياض بوعدة
كاتب وصحافي تونسي

تونس - أظهرت أجهزة الأمن في عهد نظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي إجراءات صارمة ضد المجتمع المدني حيث تحكمت من خلالها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعب، ولكن مع سقوطه تتباين الآراء حول إمكانية الحديث اليوم عن عودة "الدولة البوليسية".

في العادة، يعاني مواطنو "الدولة البوليسية" من القيود المفروضة على التنقل وعلى حرية التعبير عن الآراء السياسية أو غيرها ويوصل الأمر إلى الاعتقالات القسرية، والتي تخضع لمراقبة أو قمع الشرطة، ولذلك فإن فرض السيطرة السياسية قد يكون عن طريق قوة من "الشرطة السرية" تعمل خارج الحدود المعتادة المفروضة من قبل الدولة الدستورية.

مشروع قانون لحماية الأجهزة الأمنية يثير حفيظة الشباب التونسي لأنهم يرون فيه إنكارا لمكاسب «الثورة»

ويبدو النقاش حول هذا الأمر ضريبا من الوهم بعد عشر سنوات منذ الإطاحة بين علي، رغم أن مسألة الوصول إلى ولادة "الأمن الجمهوري" لا يزال في المهمل، لأن الوضع مختلف الآن مع وجود أرضية قانونية ودستورية تمنع تدخل أجهزة الأمن في الحياة العامة وتكتفي فقط بجمع المعلومات تحت يافطة الأمن القومي، وهذا ضروري لأي بلد يريد تحصين نفسه من الاختراقات ومن الهجمات الإرهابية.

وعلى النقيض، يتضح أن الطبقة السياسية هي الراح في هذه المعركة، فالصراعات الخفية بين الأحزاب حول مشروع قانون زجر الاعتداءات على الأمنيين، والذي أثير لأول مرة في عام 2015، لن تنتهي وأن إثارته في هذا التوقيت وإخراجه للشارع هو مسألة لكسب النقاط السياسية لا أكثر.

وتؤكد الكثير من التقارير الغربية الأمن بمختلف تصنيفاتها تتوخى عمليات الترهيب والتخويف ضد المجتمع ما أدت إلى تجذير الدكتاتورية، حيث باتت مسألة الوعي السياسي تهمية من قبل السلطة لقمع وتصفية السياسيين والمنادين بالحرية ومنهم الحركات الطلابية، مثل الاتحاد العام التونسي للطلبة والاتحاد العام لطلبة تونس.

كما اتخذت السلطة عدة إجراءات لتسيير قادة الجمعيات والمنظمات في محاولة منها لمنع التحركات الطلابية والسياسية مثل تعيين رؤساء المنظمات والجمعيات من طرف الحزب الحاكم آنذاك، وهو التجمع الدستوري الديمقراطي، الذي تم حله.

وقد عبت تونس بالانتفاضة على النظام السابق، وفق ما قاله الباحث



متلازمة الأمن القومي وحرية التعبير